



خبر صحفي

"البنك العربي المتحد" يعلن نتائجه المالية للربع الأول ٢٠١٦

استراتيجية التطوير تسير بما يتخطى التوقعات

أبرز نتائج الربع الأول ٢٠١٦

- كفاية رأس المال ترتفع إلى ١٥%
- مواصلة خفض ديون الأصول لتقليص المحافظ غير الأساسية عالية المخاطر
- مخصصات خسائر الائتمان انخفضت بنسبة ٦٠% قياساً بالربع الرابع ٢٠١٥
- سيولة قوية تفوق المتطلبات التنظيمية
- برنامج خفض النفقات يثمر عن تحقيق نتائج ملموسة
- استراتيجية إعادة الهيكلة تسير بوتيرة تتخطى التوقعات لبناء بنك أقل خطر وأكثر فاعلية واستدامة

الشارقة، الإمارات العربية المتحدة؛ ٢٠ أبريل ٢٠١٦: أعلن "البنك العربي المتحد" عن نتائجه المالية للربع الأول المنتهي بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٦؛ وكشفت هذه النتائج عن تسجيل أرباح بفضل التطبيق الفاعل لاستراتيجية إعادة هيكلة البنك التي بدأ العمل بها اعتباراً من النصف الثاني ٢٠١٥.

واستقر صافي أرباح البنك عند ٤٥ مليون درهم إماراتي خلال الربع الأول ٢٠١٦، في حين بلغ صافي الخسائر ٢٣٨ مليون خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٥، وذلك على خلفية الانخفاض الملوس في رصد مخصصات القروض المتعثرة وزيادة معدلات الدخل المتأتي عن الإيرادات الأخرى، إلى جانب تحقيق نتائج ملموسة في ترشيد وإدارة التكاليف بفضل اعتماد البنك لنموذج تشغيلي أكثر فاعلية.

وتأتي هذه النتائج الإيجابية بعد أن أعاد البنك النظر في استراتيجيته في النصف الثاني من عام ٢٠١٥ نظراً لتباطؤ الاقتصاد وزيادة القروض المتعثرة ولاسيما في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة. وبهدف تعزيز مكانته وخفض المخاطر، أعاد "البنك العربي المتحد" تركيزه على مكانم قوة أعماله التقليدية التي طالما تميز بها والمتمثلة في خدمة قطاع الشركات والمؤسسات إلى جانب خدمات الخزينة والخدمات المصرفية للأفراد، وذلك بالتوازي مع مواصلة تقليص بشكل



استباقي للمحافظ غير الأساسية عالية المخاطر. وقد أتاح هذا المنهج للبنك إجراء إصلاح شامل لقاعدة التكاليف لضمان استدامة العائدات خلال المرحلة المقبلة.

وبهذه المناسبة، قال الشيخ فيصل بن سلطان بن سالم القاسمي، رئيس مجلس إدارة البنك العربي المتحد: "شكل عام ٢٠١٥ فترة حاسمة في تاريخ البنك العربي المتحد، فبالرغم من التحديات التي واجهها البنك، نجحنا في وضع خطة لاجتياز هذه المرحلة باقتدار. وتشكل هذه النتائج بدايةً طيبة على طريق إعادة بناء الثقة مع عملائنا ومساهميننا وموظفينا".

وأضاف القاسمي: "يعتمد البنك على استراتيجية مستقبلية واضحة المعالم، فهو يحقق تقدماً ملموساً في تقليص محفظة الأعمال غير الأساسية، بينما نشهد بوادر إيجابية في نمو مجالات الأعمال الرئيسية. ويدعم مجلس الإدارة تطبيق هذه الاستراتيجية، كما يؤمن بأن البنك لديه فريق الإدارة المناسب لتحقيق أهدافه. وبطبيعة الحال يشوب السوق اليوم العديد من المخاطر، لذا يكمن دور مجلس الإدارة في تقديم الدعم اللازم والإشراف على أطر عمل إدارة المخاطر في البنك لحماية مصالح المساهمين على المدى الطويل".

بدوره، قال سامر تميمي، الرئيس التنفيذي بالوكالة في البنك العربي المتحد: "تمثل هذه النتائج الإيجابية خطوة داعمة لتحقيق استراتيجيتنا الجديدة. ويعود الفضل في عودتنا للربحية إلى انخفاض المخصصات وخفض التكاليف المرتبطة بإجراء مراجعة شاملة لهيكلية النفقات. نحن راضون بالتقدم في مجالات أعمالنا الرئيسية، وهو ما تجلّى في زيادة إجمالي الدخل بنسبة ١٦% قياساً بالربع الأخير من عام ٢٠١٥، بالإضافة إلى ارتفاع الدخل من الإيرادات الأخرى بواقع ٤٠% تقريباً، نتيجة اهتمامنا بتوطيد علاقاتنا مع عملائنا وتوفير خدمات بنكية متكاملة لهم. وبالرغم من التراجع الكبير للمخصصات قياساً بالربع الثالث والرابع من العام الماضي، ستشهد هذه المخصصات المزيد من الانخفاض على المدى المتوسط".

لمحة حول النتائج المالية

بلغت الأرباح الإجمالية للبنك خلال الربع الأول من العام ٤٥ مليون درهم إماراتي بفضل تراجع خسائر مخصصات الائتمان، وخفض التكاليف التي جاءت مرتبطة مع جهود البنك لتبسيط نموذج التشغيل.

وبلغت خسائر مخصصات الائتمان خلال هذه الفترة ١١٤ مليون درهم، ما يعادل انخفاضاً لافتاً بالمقارنة مع الربع الثالث ٢٠١٥ (٤٦٦ مليون درهم) والربع الرابع ٢٠١٥ (٢٨٨ مليون درهم)؛



حيث اعتمد البنك منهجاً استباقياً لمعالجة التدهور في جودة الأصول ضمن محافظه غير الأساسية.

ونما إجمالي الدخل بنسبة ١٦% ليلعب ٢٤٩ مليون درهم إماراتي مقارنة بالربع الأول ٢٠١٥، في حين ارتفع الدخل من الإيرادات الأخرى بواقع ٤٠٠% تقريباً في نفس الفترة. ونظراً إلى القرار الاستراتيجي الذي اتخذته البنك لتعزيز علاقاته مع عملائه ضمن قطاع "الخدمات المصرفية للشركات" والذي يعد أحد أعمال البنك الأساسية، واغتنام فرص البيع المتقاطع من خلال خدمات الخزينة المكتملة، فقد سجل البنك أداءً قوياً تمثل في ارتفاع الرسوم والعمولات بنسبة ١٨٩% وإيرادات العملات الأجنبية بنسبة ٤٦%.

كما انخفضت المصاريف التشغيلية للبنك بنسبة ١٥% لتبلغ ٩٠ مليون درهم، ويعزى جزء من هذا الانخفاض إلى التكاليف التي تمت إعادة هيكلتها لمرة واحدة خلال الربع الأخير ٢٠١٥. وقد تجلّت النتائج الإيجابية لبرنامج المراجعة الشامل لهيكلية النفقات في تحسّن مستويات التكاليف؛ حيث بلغت نسبة التكلفة إلى الدخل ٣٦% خلال الربع الأول ٢٠١٦ وهي نسبة إيجابية بالمقارنة مع النسبة المسجلة خلال السنة المالية ٢٠١٥ (٤٠%). ويبرهن ذلك على أن "البنك العربي المتحد" يسير بثبات على الطريق الصحيح لتحقيق وفورات في التكاليف بنسبة ٢٠% على أساس سنوي.

ورغم أن نسبة القروض المتعثرة (التي بلغت ٤,٣٣%) شهدت زيادة بالمقارنة مع نتائج السنة المالية ٢٠١٥ (٤,٠١%)، فإن ذلك قد تأثر باستراتيجيتنا المستمرة لتقليص ديون المحافظ غير الأساسية ذات المخاطر المرتفعة. وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٦، سجلت هذه المحافظ غير الأساسية انخفاضاً بنسبة ٢٠% مقارنة بالفترة المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، علماً أنها تراجعت بنسبة ٤١% منذ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥. وإن نسبة التغطية البالغة ١١٢% في "البنك العربي المتحد" (حتى ٣١ مارس ٢٠١٦) تبدو منسجمة مع سياسته الرامية إلى الحفاظ على استقرار تلك النسبة عند أو أكثر من ١٠٠%.

وانسجاماً مع استراتيجية البنك لخفض المحفظة الائتمانية، تراجع مستوى القروض والسلفيات بنسبة ٣% مقارنة بالفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ لتبلغ ١٥,٣ مليار درهم، في حين سجلت ودائع العملاء أداءً جيداً لتبلغ ١٥ مليار درهم.

ويحافظ "البنك العربي المتحد" على معدلات رسمة قوية، حيث ارتفعت نسبة كفاية رأس المال إلى ١٥% خلال الربع الأول ٢٠١٦، وهو ما يفوق المتطلبات التنظيمية البالغة نسبتها ١٢%.



وبالمقابل، تتجلى الأهمية التي يوليها البنك للحفاظ على سيولة قويّة من خلال نسبة السلفيات إلى الموارد المستقرة والبالغة ٨٣,٩%، ونسبة الأصول السائلة المؤهلة البالغة ١٣,٢%، وهما نسبتان تتخطيان المعدلات المفروضة من قبل المصرف المركزي.

النظرة المستقبلية

اختتم السيد تميمي قائلاً: "لا تزال استراتيجيتنا في مراحلها الأولى، ويدرك مجلس الإدارة وفريق إدارة البنك طبيعة التحديات والظروف الاقتصادية الراهنة، ولكن كفاءة فريق العمل في التحديد المبكر للقضايا الملحة التي تواجه البنك واتخاذ الإجراءات الحاسمة تؤكد على وضعنا الجيد وقدرتنا على مواصلة المسيرة في تعزيز مكانة البنك وكفاءته".

يشار إلى البنك حصل على تصنيف Baa٢ من قبل وكالة "موديز".

- انتهى -

نبذة عن البنك العربي المتحد

تأسس البنك العربي المتحد عام ١٩٧٥ كشركة مساهمة خاصة مقرها في إمارة الشارقة بدولة الامارات العربية المتحدة . وبموجب المرسوم الأميري رقم ٨٢/١٧ الصادر عن حضرة صاحب السمو حاكم الشارقة بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩٨٢، تم تحويل الشكل القانوني للشركة إلى شركة مساهمة عامة وأدرج رأس المال المصدر للشركة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية بتاريخ ٢١ مارس ٢٠٠٥. ويعد البنك رائداً في مجال توفير الحلول لقاعدة تجارية وصناعية عريضة ومتنامية في سائر أنحاء الإمارات.

يقدم البنك العربي المتحد لعملائه حلول مصرفية متكاملة للشركات مدعمة بخدمات الخزينة والخدمات المصرفية للأفراد بالإضافة إلى حلول مصرفية إسلامية متكاملة، مما جعله شريكاً مفضلاً لدى كبرى الشركات العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويتميز البنك العربي



المتحد ببرنامج الولاء "مكافآت يو إيه بي" الحائز على عدة جوائز كأفضل برنامج ولاء يقدم أكبر قيمة لعملائه في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وتم تصنيف البنك في المرتبة الحادية عشر بين البنوك المدرجة أسهمها للتداول في أسواق دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث القيمة السوقية لأسهمه، حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

في ديسمبر ٢٠٠٧، استحوز البنك التجاري في قطر، وهو أكبر البنوك التجارية في قطر، على ٤٠% من أسهم البنك العربي المتحد. وأكد الأداء المالي القوي للبنك في السنوات اللاحقة صواب تحالفه الاستراتيجي مع البنك القطري بدليل ارتفاع أرباحه سنة بعد سنة. كما دخل البنك التجاري في تحالفات مماثلة مع البنك الوطني العماني وبنك ألترناتيف (تركيا)، ليؤمن بذلك قاعدة متينة تضمن النمو الثابت للبنوك الثلاثة مع مضيها قدماً نحو المستقبل.

تصنيف البنك هو Baa٢ بحسب موديز.